

RURAL FAMILY COHESION IN TWO VILLAGES IN EL-FAYOUM GOVERNORATE

Mohamed, O. M.

Agricultural Economics Dept., Fac. Of Agric., El- Fayoum Univ.

التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم

أسامة متولي محمد

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة الفيوم

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية التعرف على مستوى التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم، وذلك من خلال: التعرف على مستوى التماسك الأسري الريفي لأسر المبحوثين بقريتي الدراسة، واستكشاف العلاقات الارتباطية المحتملة بين مستوى التماسك الأسري الريفي وبين بعض المتغيرات المدروسة، والتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة على مستوى التماسك الأسري الريفي، والتعرف على أهم المشكلات الأسرية وكذا مقترحات حلها من وجهة نظر أرباب الأسر المبحوثين. وقد تم إجراء الدراسة بقريتي دمو، واللاهون التابعتين لمركز الفيوم بمحافظة الفيوم، وذلك على عينة عشوائية من الأسر بلغ قوامها ٢٩٠ أسرة تمثل نسبة ٥% من إجمالي عدد الأسر بقريتي الدراسة. وقد تم جمع البيانات الميدانية من أرباب الأسر المختارة بالعينة البحثية بواسطة استمارة استبيان تم استيفاء بياناتها عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين. وقد تمثلت أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة في: جداول التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والدرجات التائية لمعايرة بعض المتغيرات المركبة، ومعامل الثبات (α) لقياس درجة ثبات بعض المقاييس المركبة، علاوة على استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد التعرف على طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة واختبار فروضها.

وقد أوضحت النتائج أن حوالي ١٥.٥% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من انخفاض مستوى التماسك الأسري، وأن نحو ٧٠.٠% منهم لديهم مستوى متوسط من التماسك الأسري، وأخيراً فإن قرابة ١٤.٥% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بارتفاع مستوى التماسك الأسري. وقد تمثلت أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى التماسك الأسري الريفي في: عمر الزوج، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات. وخلصت الدراسة إلى مناقشة أهم النتائج وإبراز دلالاتها النظرية والتطبيقية.

المشكلة البحثية

تعد جهود التنمية من أهم الوسائل التي تنتهجها الدول النامية ومنها مصر للإرتقاء بمستوى معيشة سكانها، وتحقيق التقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة والكيفية التي تمكن هذه الدول من تقليل فجوة التخلف بينها وبين المجتمعات المتقدمة، وذلك من خلال الاستفادة من كافة الامكانيات المادية والبشرية المتاحة، وإعادة تشكيل البناء الاجتماعي بما يتناسب والتغيير المنشود (حمودة، ١٩٩٩: ٦٠).

ولا شك أن للعنصر البشري أهمية كبيرة في إنجاح جهود التنمية، لذلك فقد ركز الكثير من الباحثين على الاهتمام بتفعيل دور العنصر البشري للمساهمة بإيجابية في مشروعات وبرامج التنمية المنشودة، ذلك أن العنصر البشري إنما يمثل في الواقع العمود الفقري الذي تعتمد عليه المجتمعات المختلفة في دفع عجلة التنمية، فإذا لم يساند سكان المجتمع حركة التنمية، فلن يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه في التقدم والرفاهية (جامع، ٢٠١٠: ٣١).

ولا يمكن دراسة العنصر البشري إلا من خلال الجماعة الأولى والأساسية في تكوين المجتمع، ألا وهي الأسرة، فالأسرة تعبر عن الاستقرار البيولوجي من حيث محافظتها على النوع، وتعتبر عن الاستقرار الاجتماعي من حيث تعاقب الأجيال، ذلك التعاقب الذي يرسخ مفهوم الدوام في البناء الاجتماعي، كما تعبر الأسرة عن الاستمرار الثقافي من حيث تقديم العناصر الثقافية بالطريقة التي صاغها المجتمع لأفراده الجدد (الخولي، ١٩٨٤: ٥٧-٥٨).

وتمثل دراسة الأسرة الريفية أهمية خاصة في المجتمع المصري، فارتباط الأسر الريفية المصرية بمهنة الزراعة قد أضفى على هذه الأسر خصوصية واضحة، كما أضفى على الحياة الريفية بصفة عامة الكثير

من خواصها المميزة، مما يمكن معه الإدعاء بأن مهنة الزراعة قد شكلت أسلوب حياة الأسر الريفية المصرية، وطبعها بالكثير من خصائصها التقليدية، فالعمل الزراعي التقليدي والذي يسمح بأن يشترك في أدائه جميع أفراد الأسرة الريفية قد أضفى نوع من التجانس والتشابه بين أفراد الأسرة الواحدة، وساهمت مهنة الزراعة أيضاً في رفع مستوى التماسك الأسري بين أفراد الأسرة الريفية المصرية، وقوت العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وسهلت الزواج الداخلي بين الأقارب، وكانت سبباً رئيسياً في انتشار نمط الأسرة الممتدة بالريف المصري (العزبي، ٢٠١٠: ١٩٨).

إلا أن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم بسبب التحول السريع في نمط الحياة من الريفية إلى الصناعية، أو من القروية إلى الحضرية، أي بصفة عامة من الحياة البسيطة إلى الحياة المعقدة، قد فرضت أنماطاً جديدة من العلاقات داخل الوحدات الأسرية الريفية، مما تسبب في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة الريفية اليوم، وهو الأمر الذي أثر في النهاية على مستويات التماسك الأسري الريفي المصري (غيث وسعد، ١٩٩٢: ١٤٧). وعلى الرغم من أهمية دراسة مجال التماسك الأسري بالمجتمعات الريفية، إلا أنه لا توجد بالمكتبة العربية دراسات كافية ترصد بدقة مستويات التماسك الأسري الريفي والعوامل المرتبطة به والمؤثرة عليه، حيث مثل ذلك المنطلق الرئيسي لهذه الدراسة.

الأهداف البحثية:

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على مستوى التماسك الأسري الريفي بقريتين بمحافظة الفيوم، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على مستوى التماسك الأسري الريفي لأسر المبحوثين بقريتي الدراسة.
- ٢- استكشاف العلاقات الارتباطية المحتملة بين مستوى التماسك الأسري الريفي وبين بعض المتغيرات المدروسة.
- ٣- التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة على مستوى التماسك الأسري الريفي.
- ٤- التعرف على أهم المشكلات الأسرية، وكذا مقترحات حلها من وجهة نظر أرباب المبحوثين.

الاستعراض المرجعي

لا يوجد مجتمع قائم بالفعل ولا يشتمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور، إلا أنه من الصعوبة بمكان أن يتفق الباحثين في هذا المجال على تعريف شامل لمفهوم "الأسرة"، وذلك نظراً لتعدد أنماطها وتباين أشكالها وصورها. فمن منطلق علاقات التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين أفرادها، يعرف جامع (٢٠١٠: ٢٢) الأسرة بأنها وحدة اجتماعية تتسم بالتعاون الاقتصادي، وإدارة الإنجاب وتنظيمه ورعاية الأطفال، وكذلك بالسكن والحياة المشتركة، وتشتمل الأسرة على البالغين من الذكور والإناث الذين يمارسون علاقات جنسية مقبولة اجتماعياً، ويلتزم أعضاء الأسرة من الأطفال والبالغين بحقوق والتزامات محددة نحو بعضهم البعض.

ولإبراز وظيفة الأسرة في إشباع الحاجات الإنسانية، يعرف رمضان (١٩٩٩: ٢٤) الأسرة بأنها وحدة بيولوجية اجتماعية مكونة من زوج وزوجة وأبنائهما، وهي بذلك تشكل نظاماً اجتماعياً يقوم بإشباع الحاجات الإنسانية لأفراده.

وللدلالة على مكانات وأدوار أفرادها، تعرف سناء الخولي (١٩٨٤: ٣٩) الأسرة بأنها مجموعة من المكانات *Statuses* والأدوار *Roles* المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، وعلى ذلك يعتبر الزواج شرطاً أولياً لقيام الأسرة.

وللأسرة الريفية عدة خصائص تميزها عن غيرها من الأسر، تلك الخصائص التي فرضتها مهنة الزراعة التي يعمل بها غالبية الأسر الريفية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزقهم، ولعل من أهم هذه الخصائص أن الزراعة قد جعلت من الأسرة الريفية وحدة إنتاجية ووحدة استهلاكية في ذات الوقت، وقوت من السلطة الأبوية في الأسرة، علاوة على اعتبار مهنة الزراعة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على العمل اليدوي أحد أسباب ارتفاع خصوبة السكان الريفيين وكبر حجم الأسرة الريفية (العزبي، ٢٠١٠: ١٩٨).

ويعتبر التماسك الأسري جزءاً من التماسك الاجتماعي، وهو شرط رئيسي لنجاح الأسرة في تحقيق أهدافها وإثبات وجودها. وللتماسك الأسري تعاريف عديدة، حيث يعرفه وافي (١٩٨٨: ٢٣) على أنه روابط التآزر والوحدة التي توجد في الحياة الدائمة للأسرة والتي من أهمها وجود مصالح وأهداف مشتركة وعواطف وشعور بالتساند الاقتصادي. كما تعرف علياء شكري (١٩٨٩: ٢٣٧) التماسك الأسري بأنه العملية التي بواسطتها تتلاءم الأسرة مع أهدافها، وتستطيع البقاء. ويذكر ربحان (٢٠٠٩: ١٠٣٥٠) أن التماسك الأسري هو العلاقة الأسرية الناجحة التي تقوم على التفاعل الدائم بين أفراد الأسرة جميعاً، والتي تهين الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية اللازمة لإشباع احتياجاتهم في مراحل النمو المختلفة.

ويقوم التماسك الأسري على تفاعل عناصر كثيرة مع بعضها البعض، هذه العناصر قد تكون بيولوجية أو سيكولوجية أو اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية. وفي هذا الصدد يذكر متولي (٢٠٠٣: ١٥) نقلاً عن بلود Blood أن أهم العناصر اللازمة للحفاظ على التماسك الأسري هي: التلاؤم بين الزوجين، والقدرة على حسم الصراعات والمشاكل التي تتعرض لها الأسرة، والقدرة على تحمل أفراد الأسرة لبعضهم وقت الشدة أو المرض أو الصعاب، ومدى توافر المساعدات الخارجية للأسرة. وتضيف علياء شكري (١٩٨٩: ٢٤٠) ثلاثة عناصر أخرى تعمل على تدعيم وتماسك الحياة الأسرية وهي: توافر القيم الأخلاقية لدى أفراد الأسرة، وتوافر دخل كاف لدى الأسرة للحفاظ على مستوى معيشة لائق بها، وقدرة الأسرة على مسايرة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي توجد فيه. كما يضيف وافي (١٩٨٨: ٣٣) العناصر التالية للتماسك الأسري: اتفاق أعضاء الأسرة على البناء الاجتماعي للأدوار، وإخضاع الطموح والرغبات الشخصية لأهداف الأسرة، والرضا عن الأسرة، وإدراك أهداف الأسرة والمشاركة فيها بطريقة جماعية.

ولقد ساهمت بعض الدراسات السابقة في تقديم إفادات نظرية ومنهجية للدراسة الحالية، سواء تلك الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة قضية "التماسك الأسري"، أو غيرها من الدراسات التي تناولت الجانب السلبي من القضية وهو "التفكك أو الانهيار الأسري". وفي هذا الصدد، فقد تبين من دراسة باليمر (Palemer, 1971) عن أسباب الانهيار الأسري بإحدى القرى الكندية، أن أهم هذه الأسباب هي: عدم استعداد الأزواج لتحمل مسئولية الزواج، وانخفاض الدخل وما يصاحبه من انخفاض مستويات المعيشة بصفة عامة، وعدم القدرة على مواجهة الأزمات والمشكلات الأسرية، والقصور في التربية الجنسية، والسلوك السيئ للأزواج.

وفي دراسة جوهر (١٩٩٠) والتي استهدفت بناء مقياس لتحديد مؤشرات التفكك الأسري، فقد انطوى المقياس المقترح بهذه الدراسة على خمسة محاور رئيسية تشكل في مجملها المفهوم الإجرائي للتفكك الأسري، وهذه المحاور هي: حالة الضعف أو الانحلال التي قد تصيب العلاقة بين الزوجين، وحالة الضعف أو الانحلال التي قد تصيب العلاقة بين الآباء والأبناء، وحالة الضعف أو الانحلال التي قد تصيب العلاقة بين الآباء وبعضهم البعض، وفشل نسق الأسرة في مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية.

أما دراسة متولي (٢٠٠٣) عن التماسك الأسري وأثره على أفراد الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية الجديدة، فقد حددت الدراسة مفهوم التماسك الأسري على أنه يتضمن المحاور الثلاثة التالية: الاتصال الأسري، وإسهام الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، ودرجة التكافل الاجتماعي الأسري. كما أوضحت الدراسة أن أهم المتغيرات المرتبطة بمستوى التماسك الأسري للمبجوثين هي: سن الزوج، ومستوى تعليم الزوج، وسن الزوجة، ومستوى تعليم الزوجة، وحجم الأسرة، والدخل الأسري، ومدة الزواج، وعضوية المنظمات، والاتصال بالمسؤولين، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بدراسة حربي (٢٠٠٣) عن التغيرات البنائية والوظيفية في الأسرة الريفية، فقد أوضحت الدراسة أن نحو ٨٥% من الأزواج المبجوثين يرون أن علاقاتهم بزوجاتهم هي علاقة صداقة، وأن حوالي ٩٢.٥% منهم يرون أن علاقاتهم بزوجاتهم قوية، وأن ٨٠% منهم يعتقدون أن خلافاتهم مع زوجاتهم حادة، وأن ٥٠% منهم يرون أن الخلافات بينهم وبين زوجاتهم قد تحدث أحياناً. كما رصدت الدراسة أهم أسباب المشاكل التي تحدث بين الزوجين على النحو التالي: المشاكل المادية المتعلقة بالإنفاق، والخلاف حول أسلوب تربية الأبناء، والخلاف حول تعليم الأبناء، والخلاف حول تحديد واختيار مكان إقامة الأسرة، وتدخل الوالدين في شؤون الأسرة.

وأخيراً ففي دراسة ربحان (٢٠٠٩) عن الوعي الإداري وعلاقته بالاستقرار الأسري، فقد استخدمت الدراسة في قياس متغير الاستقرار الأسري ٥٠ عبارة تعكس في مجملها مدى قدرة الأسرة على أداء وظائفها، واشباع احتياجات أفرادها سواء كانت هذه الاحتياجات جسمية أو نفسية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى الاستقرار الأسري للمبجوثين وبين مستوى الوعي بإدارة كلٍ من الغذاء والملبس والمسكن والدخل المالي.

بناءً على الاستعراض المرجعي السابق ونتائج الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها، يمكن استخلاص المكونات والعناصر الرئيسية التي ينطوي عليها مفهوم التماسك الأسري على النحو التالي:

١. قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين.
٢. قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء.
٣. قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض.
٤. القدرة على مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية.

الفروض البحثية

تحقيقاً لأهداف البحث، وبناءً على نتائج البحوث والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفروض البحثية التالية:

أ- الفروض الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين:

- 1- "توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وبين كلٍ من المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، ونوع الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وبين متغيرات الدراسة السابق عرضها."
- 2- "تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين."

ب- الفروض الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء:

- 3- "توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وبين كلٍ من المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، ونوع الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وبين متغيرات الدراسة السابق عرضها."
- 4- "تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء."

ج- الفروض الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض:

- 5- "توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وبين كلٍ من المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، ونوع الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وبين متغيرات الدراسة السابق عرضها."
- 6- "تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض."

د- الفروض الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية:

- 7- "توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، وبين كلٍ من المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، ونوع الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، وبين متغيرات الدراسة السابق عرضها."
- 8- "تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية." وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية."

وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية".

هـ - الفروض الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة بالدرجة الكلية للتماسك الأسري الريفي:

٩- "توجد علاقة ارتباطية معنوية بين الدرجة الكلية للتماسك الأسري الريفي، وبين كلٍ من المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، ونوع الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات".

وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين الدرجة الكلية للتماسك الأسري الريفي، وبين متغيرات الدراسة السابق عرضها".

١٠- "تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في الدرجة الكلية للتماسك الأسري الريفي".

وسوف يختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية: "لا تسهم متغيرات الدراسة السابقة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في الدرجة الكلية للتماسك الأسري الريفي".

الأسلوب البحثي

أولاً: منطقة الدراسة:

تم إجراء الدراسة الحالية بمحافظة الفيوم، والتي تقع في الجنوب الغربي من محافظة القاهرة وعلى مسافة ٩٠ كم منها، وهي إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد، والتي تعد محاطة بالصحراء من كل جانب فيما عدا الجنوب الشرقي حيث تتصل بمحافظة بني سويف. وتشتمل محافظة الفيوم على ستة مراكز إدارية هي: الفيوم، وسنورس، وإيشواي، وإطسا، وطامية، ويوسف الصديق.

وقد تم اختيار مركز الفيوم من بين مراكز المحافظة الستة لإجراء الدراسة عليه، على اعتبار أنه يعد أكبر مراكز المحافظة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانه طبقاً للبيانات الواردة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم لعام ٢٠١٠ نحو (٧٣١٤٠١ نسمة).

ونظراً لتعدد الوحدات المحلية داخل مركز الفيوم (١٣ وحدة محلية)، وزيادة أعداد سكانها، مما يصعب معه دراسة جميع هذه الوحدات المحلية، فقد تم اختيار وحدتين محليتين منها بطريقة عشوائية وهما: دمو واللاهون.

ثانياً: الشاملة والعينة:

تتمثل شاملة هذه الدراسة في إجمالي عدد الأسر بقرية دمو واللاهون، والبالغ عددهم وفقاً لتقديرات مركز المعلومات واتخاذ القرار بمحافظة الفيوم نحو ٥٧٧٠ أسرة، بواقع ٢٥٤٨ أسرة بقرية دمو، ٣٢٢٢ أسرة بقرية اللاهون.

ولما كان من الصعب جمع البيانات البحثية من إجمالي هذا العدد من الأسر، لذا فقد روي اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم بنسبة ٥% من إجمالي عدد الأسر بالقريتين، حيث بلغ قوام هذه العينة ٢٩٠ أسرة موزعة على قريتي الدراسة بواقع ١٢٨ أسرة بقرية دمو، ١٦٢ أسرة بقرية اللاهون. وقد اشترط في اختيار هذه الأسر أن تضم كل أسرة مختارة بالعينة البحثية كلاً من: الزوج والزوجة واثنتين من الأبناء على الأقل. ويوضح جدول (١) حجم الشاملة وحجم العينة بقرية الدراسة.

جدول (١): حجم الشاملة وحجم العينة بقرية الدراسة

القرية	عدد الأسر بشاملة الدراسة	عدد الأسر بعينة الدراسة (٥%)
أ- دمو	٢٥٤٨	١٢٨
ب- اللاهون	٣٢٢٢	١٦٢
الإجمالي	٥٧٧٠	٢٩٠

ثالثاً: أساليب جمع وتحليل البيانات:

للحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة، فقد تم تصميم استبيان خاص بتحقيق أهدافها، حيث تم إجراء اختبار قبلي Pre-test لبنود الاستبيان للتأكد من صدق الأسئلة ومدى فهم الباحثين لها، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار تم إجراء التعديلات اللازمة على أسئلة الاستبيان، ومن ثم صياغتها في صورتها النهائية. وقد تم استيفاء البيانات عن طريق أسلوب المقابلة الشخصية مع أرباب الأسر المختارة بالعينة البحثية، وقد تم جمع البيانات خلال شهري مارس وأبريل ٢٠١١. وبعد الإنتهاء من جمع البيانات البحثية ومراجعتها تم

تصميم دليل لترميزها، وعلى أساسه تم تفرغ البيانات يدوياً ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي لتحليلها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

وقد استخدم في تحليل بيانات هذه الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي لتحقيق أهدافها واختبار فروضها، حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في جداول التوزيع التكراري، والنسب المئوية وذلك لعرض ووصف البيانات. كما استخدمت الدرجات الثانية scores -t في معايرة بعض المتغيرات المركبة، واستخدم كذلك معامل الثبات (α) لقياس درجة ثبات بعض المقاييس المركبة بطريقة كرونباخ. علاوة على ذلك فقد استخدم معامل الارتباط البسيط لبيرسون، وأسلوب تحليل الإنحدار المتعدد للتعرف على طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة واختبار فروضها.

رابعاً: المتغيرات البحثية وطرق قياسها:

أ- قياس المتغيرات المستقلة:

يبلغ عدد المتغيرات المستقلة التي سوف تتناول الدراسة علاقتها بمستوى التماسك الأسري الريفى أحد عشر متغيراً، تم قياسها على النحو التالي:

- ١- عمر الزوج: وقيس بعدد سنوات عمر الزوج لأقرب سنة ميلادية وقت إجراء الدراسة.
- ٢- عمر الزوجة: وقيس بعدد سنوات عمر زوجة المبحوث لأقرب سنة ميلادية وقت إجراء الدراسة.
- ٣- المستوى التعليمي للزوج: وقيس بعدد سنوات التعليم التي أتمتها الزوجة بنجاح خلال مراحل التعليم الأكاديمي الرسمي.
- ٤- المستوى التعليمي للزوجة: وقيس بعدد سنوات التعليم التي أتمتها زوجة المبحوث بنجاح خلال مراحل التعليم الأكاديمي الرسمي..
- ٥- حجم الأسرة: ويقصد به الرقم المطلق لعدد أفراد الوحدة المعيشية الذين يعيشون مع المبحوث في نفس المسكن وقت إجراء الدراسة.
- ٦- نوع الأسرة: ويقصد به ما إذا كانت الأسرة نوية أم ممتدة، حيث يقصد بالأسرة النووية في هذه الدراسة الأسرة التي تتكون من جيلين هما جيل الآباء وجيل الأبناء، أما الأسرة الممتدة فيقصد بها الأسرة التي تتكون من أكثر من جيلين وهم: جيل الآباء، وجيل الأبناء، وجيل الأحفاد. وقد تم ترميز هذين النوعين من الأسر بالقيم الرقمية (١، ٢) للأسرة النووية والأسرة الممتدة على الترتيب.
- ٧- مدة الزواج: وقيست بعدد السنوات الخام التي أتمها المبحوث منذ زواجه وحتى وقت إجراء الدراسة، لأقرب سنة ميلادية.
- ٨- مستوى المعيشة الأسري: وهو متغير مركب من أربعة متغيرات فرعية هي:

- الدخل الشهري: ويقصد به إجمالي الدخل الأسري الشهري الذي تحصل عليه أسرة المبحوث من مختلف المصادر، وذلك لأقرب جنيه مصري.
- حيازة الأرض الزراعية: ويقصد بها المساحة من الأرض الزراعية التي تحوزها أسرة المبحوث سواء كانت ملك أو إيجار، وذلك لأقرب فيراط.
- حيازة الآلات الزراعية: وقيست بعدد الآلات الزراعية التي تمتلكها أسرة المبحوث مرجحة بقيم رقمية تعكس قيمة كل آلة.
- ملكية الأجهزة المنزلية: وقيست بعدد الأجهزة المنزلية التي تمتلكها أسرة المبحوث مرجحة بقيم رقمية تعكس قيمة كل جهاز.

ولحساب الدرجة الإجمالية المعبرة عن مستوى المعيشة الأسري لكل مبحوث، تم معايرة المتغيرات الفرعية الأربعة السابقة كل على حدا، حيث حسبت الدرجات المعيارية الثانية لكل متغير فرعي، ثم جمعت هذه الأرقام لتعبر عن متغير مستوى المعيشة الأسري. وقد بلغت أدنى قيم مستويات المعيشة للمبحوثين باستخدام هذا المقياس (١٩٣ درجة معيارية)، في حين بلغت أقصى هذه القيم (٣٥١ درجة معيارية)، وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لمستوى معيشة أسرهم إلى ثلاث فئات هي: مستوى المعيشة المنخفض (أقل من ٢٢٠ درجة معيارية)، ومستوى المعيشة المتوسط (٢٢٠ - ٣٠٠ درجة معيارية)، ومستوى المعيشة المرتفع (أكبر من ٣٠٠ درجة معيارية). وقد تم حساب معامل الثبات (α) لهذا المقياس حيث بلغت قيمته (٠.٧١) مما يشير إلى توافر درجة مناسبة من الثبات لهذا المقياس.

٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري: ويقصد به في هذه الدراسة القدرة الذاتية لأسرة المبحوث على توفير احتياجاتها من بعض المنتجات الغذائية. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال رب الأسرة عن مدى قدرة أسرته على توفير احتياجاتها من ستة عشر منتجاً غذائياً، وذلك على مقياس مكون من ثلاث استجابات هي: قادرة على توفير الاحتياجات الغذائية، قادرة إلى حد ما، غير قادرة، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم

الرقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب، ثم حسب المجموع الكلي لهذه القيم لجميع المنتجات الغذائية الستة عشر ليعبر عن مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري. وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس ١٦ درجة، وبلغ الحد الأقصى له ٤٨ درجة، وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري إلى ثلاث فئات هي: مستوى الاكتفاء الذاتي المنخفض (أقل من ٢٧ درجة)، ومستوى الاكتفاء الذاتي المتوسط (٢٧-٣٧ درجة)، ومستوى الاكتفاء الذاتي المرتفع (أكبر من ٣٧ درجة). وبحساب معامل الثبات (α) لهذا المقياس، تبين أن قيمته قد بلغت (٠.٧٣)، وهي تعد قيمة مرتفعة لثبات مقياس مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الأسري.

١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية: ويقصد به كافة الأدوار التي يقوم بها أفراد الأسرة الريفية، وقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث أن يحدد الأدوار التي يقوم بها أفراد الأسرة من بين ثلاثة وعشرين دوراً، حيث أعطيت درجتان في حالة تأدية الدور، ودرجة واحدة في حالة عدم تأدية الدور، وقد تم حساب مجموع درجات هذه الأدوار لكل مبحوث لتعبر عن حجم الأدوار الوظيفية الأسرية. وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس ٢٣ درجة، وبلغ الحد الأقصى له ٤٦ درجة، وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لحجم الأدوار الوظيفية الأسرية إلى حجم منخفض (أقل من ٣١ درجة)، وحجم متوسط (٣١-٣٨ درجة)، وحجم مرتفع (أكبر من ٣٨ درجة).

١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث أن يحدد أمام إثنى عشر من المواقف التي تحدث داخل الأسرة القائم باتخاذ قرار بشأنها، وذلك من خلال الاختيار ما بين ثلاث استجابات هي: اتخاذ القرار من خلال أفراد الأسرة بصفة رئيسية، واتخاذ القرار من خلال أفراد الأسرة بمساعدة أشخاص خارجيين، واتخاذ القرار من خلال أشخاص خارجيين بصفة رئيسية، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم الرقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد تم حساب مجموع هذه القيم الرقمية لجميع المواقف لكل مبحوث لتعبر عن مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات. وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس ١٢ درجة، وبلغ الحد الأقصى له ٣٦ درجة، وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لمستوى استقلالية أسرهم في اتخاذ القرارات إلى مستوى منخفض (أقل من ٢٠ درجة)، ومستوى متوسط (٢٠-٢٨ درجة)، ومستوى مرتفع (أكبر من ٢٨ درجة).

ب- قياس المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في مستوى التماسك الأسري الريفى، والذي يقصد به في الدراسة الحالية مدى قدرة الأسرة الريفية على إقامة علاقات تفاعلية إيجابية بين أعضائها، سواء تلك العلاقات التفاعلية القائمة بين الزوجين، أو بين الآباء والأبناء، أو بين الأبناء وبعضهم البعض، علاوة على مدى قدرتها كذلك على مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية. وقد تم قياس مستوى التماسك الأسري الريفى في هذه الدراسة من خلال أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين: وقيس من خلال توجيه عشرة عبارات للمبحوثين، بحيث تم صياغة بعض هذه العبارات في صورة إيجابية والبعض الآخر في صورة سلبية لتعكس في مجملها مدى قوة علاقات التفاعل بين الزوج والزوجة داخل الأسرة، وقد طلب من كل مبحوث الاختيار ما بين خمس استجابات لكل عبارة هي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق على الإطلاق، بحيث أعطيت هذه الاستجابات القيم الرقمية (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية. وقد تم حساب مجموع الدرجات الخاصة باستجابات المبحوثين على العبارات العشر لتعبر عن مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين: وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس ١٠ درجات، في حين بلغ الحد الأقصى له ٥٠ درجة. وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين إلى ثلاث فئات هي: المستوى المنخفض (أقل من ٢٤ درجة)، والمستوى المتوسط (٢٤-٣٧ درجة)، والمستوى المرتفع (أكبر من ٣٧ درجة).

المحور الثاني: قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء: وقيس من خلال توجيه عشرة عبارات للمبحوثين، تعكس في مجملها مدى قوة علاقات التفاعل بين الآباء والأبناء. وقد تمت المعالجة الكمية لبنود الاستجابة على عبارات المقياس على نفس النحو المتبع بالمحور السابق.

المحور الثالث: قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض: وقيس بتوجيه عشرة عبارات أخرى للمبحوثين تعكس مدى قوة علاقات التفاعل بين الأبناء وبعضهم البعض، وذلك على نفس النحو المتبع بالمحورين السابقين.

المحور الرابع: مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية: وقيس على نفس النحو المتبع بالمحاور السابقة، من خلال توجيه عشرة عبارات أخرى للمبحوثين تعكس في مجملها مدى قدرة الأسرة على مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية.

حساب الدرجة الكلية لمستوى التماسك الأسري الريفى: حسبت الدرجة الكلية لمستوى التماسك الأسري الريفى على أساس مجموع الدرجات التي حصل عليها كل مبحوث للمحاور الأربعة السابقة والتي دخلت في

بناء المقياس. وقد بلغ الحد الأدنى للمقياس ٤٠ درجة، في حين بلغ الحد الأقصى له ٢٠٠ درجة. وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لمستوى التماسك الأسري الريفي إلى ثلاث فئات هي: المستوى المنخفض (أقل من ٩٤ درجة)، والمستوى المتوسط (٩٤ - ١٤٧ درجة)، والمستوى المرتفع (أكبر من ١٤٧ درجة).

الختبارات ثبات وصدق مقياس التماسك الأسري الريفي:

لتقدير درجة ثبات مقياس التماسك الأسري الريفي، تم حساب معامل الثبات (α) بطريقة كرونباخ Cronbach، حيث بلغت قيمة هذا المعامل ٠.٧٩، الأمر الذي يشير على وجه العموم إلى ارتفاع درجة ثبات مقياس التماسك الأسري الريفي.

وقد قدر صدق مقياس التماسك الأسري الريفي بطريقة صدق التكوين Construct Validity (Carmines and Zeller, 1983: 24)، (Kine, 2000: 33) وذلك وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

أ. افترض على المستوى النظري وجود علاقة موجبة بين مستوى التماسك الأسري الريفي وبين متغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية للمبحوثين (سبق تعريفه إجرائياً، وعرض الطريقة المتبعة في قياسه)، على أساس أنه كلما زادت قدرة أفراد الأسرة على أداء أدوارها الوظيفية الأسرية، كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرة الأسرة على إشباع احتياجاتها وتحقيق أهداف وتطلعات أفرادها، وكذلك زيادة قدرتها على مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، وهو ما ينعكس في النهاية على ارتفاع مستوى التماسك الأسري.

ب. تم حساب معامل الارتباط (r) بين مستويات التماسك الأسري الريفي للمبحوثين باستخدام المقياس المقترح، وبين متغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية للمبحوثين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٨١. وهي قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ مما يشير إلى توافر مستوى مرتفع من صدق المقياس المقترح للتماسك الأسري الريفي. كما قيست العلاقة بين مستوى التماسك الأسري للمبحوثين وبين حجم الأدوار الوظيفية الأسرية لهم باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (β) ٠.٣٠، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ مما يؤكد على صدق مقياس التماسك الأسري الريفي.

ج. تم أيضاً حساب معاملات الارتباط (r) بين كل من المكونات الفرعية للتماسك الأسري الريفي وهي: قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وقوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وقوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، ودرجة مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية (كل على حدا) وبين متغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية للمبحوثين، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط على الترتيب: ٠.٧٤، ٠.٧٧، ٠.٧٥. وجميعها قيم معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ مما يشير إلى ارتفاع مستوى صدق المكونات الفرعية أيضاً للمقياس المقترح للتماسك الأسري الريفي. وعندما قيست العلاقة بين نفس المكونات الفرعية السابقة للتماسك الأسري الريفي وبين حجم الأدوار الوظيفية الأسرية للمبحوثين باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، تبين أن قيم معاملات الانحدار المعيارية (β) قد بلغت: ٠.٣٠، ٠.٣١، ٠.٢٤، ٠.٣١. على الترتيب، وجميع هذه القيم معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ مما يؤكد على صدق المقاييس الفرعية لقياس التماسك الأسري الريفي.

مما سبق يمكن القول أن مقياس التماسك الأسري الريفي المستخدم بالدراسة الحالية يتصف بالآتي:

١. يعكس المقياس محاور مفهوم التماسك الأسري السابق تحديدها نظرياً، وهي: قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وقوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وقوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، ودرجة مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية.
٢. يتكون المقياس من ٤٠ عنصراً متساوية في أهميتها النسبية، وقابلة للجمع.
٣. يتراوح المدى النظري للمقياس ما بين حد أدنى قيمته ٤٠ درجة، وحد أقصى قيمته ٢٠٠ درجة.
٤. يتسم المقياس بدرجة ثبات مرتفعة نسبياً، حيث بلغت قيمة معامل ثبات المقياس المقدر بطريقة كرونباخ ٠.٧٩.
٥. يتسم المقياس بدرجة صدق مرتفعة استناداً إلى طريقة صدق التكوين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين مستوى التماسك الأسري باستخدام المقياس المقترح، وبين أحد المتغيرات التي يعتقد نظرياً في ارتباطها الموجب بمستوى التماسك الأسري (متغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية) نحو ٠.٨١.

خامساً: خصائص المبحوثين:

يوضح جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لبعض متغيرات الدراسة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو ٦٠.٠% من أرباب الأسر المبحوثين قد وقعوا في الفئة العمرية (٤٠ - ٥٥ سنة)، وأن حوالي ٥٥.٩% من زوجات المبحوثين قد وقعن في نفس الفئة العمرية، وأن قرابة ٢٥.٩% من أرباب الأسر المبحوثين يجيدون القراءة والكتابة، في حين أن نسبة ٣٨.٦% من زوجات المبحوثين أميات. بالإضافة إلى ذلك فإن

حوالي ٥٢.٨% من إجمالي المبحوثين تتراوح أعداد أفراد أسرهم ما بين (٦-٧ أفراد)، وأن نحو ٨١.٧% منهم ينتمون إلى أسر نووية (بسيطة).

جدول (٢): توزيع الأسر المبحوثة وفقاً لبعض متغيرات الدراسة

ن = ٢٩٠		المتغيرات		ن = ٢٩٠		المتغيرات	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
١- عمر الزوج:							
- (أقل من ٤٠ سنة)							
٨١.٧	٢٣٧	٢٥.٩	٧٥	٦- نوع الأسرة:			
- (أقل من ٤٠ سنة)							
١٨.٣	٥٣	٦٠.٠	١٧٤	- نووية			
- (أكثر من ٥٥ سنة)							
- (أكثر من ٥٥ سنة)							
١٤.١ ٤١							
٧- مدة الزواج:							
٢- عمر الزوجة:							
- (أقل من ٢٠ سنة)							
٢٦.٩	٧٨	٢٦.٩	٧٨	- (أقل من ٢٠ - ٣٠ سنة)			
٦٦.٢	١٩٢	٥٥.٩	١٦٢	- (أكثر من ٣٠ سنة)			
٦.٩	٢٠	١٧.٢	٥٠	- (أكثر من ٥٥ سنة)			
٨- مستوى المعيشة الأسري:							
٣- المستوى التعليمي للزوج:							
- منخفض (أقل من ٢٢٠ درجة معيارية)							
٢٧.٩	٨١	٢٣.٨	٦٩	- أمي			
٦٦.٦	١٩٣	٢٥.٩	٧٥	- يقرأ ويكتب			
٥.٥	١٦	١٦.٦	٤٨	- ابتدائي			
- متوسط (٢٢٠ - ٣٠٠ درجة معيارية)							
- مرتفع (أكثر من ٣٠٠ درجة معيارية)							
٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري:							
- إحصائي							
- ثانوي							
١١.٤	٣٣	٩.٠	٢٦	- جامعي			
٧٤.٥	٢١٦	٤.٠	١٢	- مرتفع (أكثر من ٣٧ درجة)			
١٤.١	٤١	٤- المستوى التعليمي للزوجة:					
- أمية							
- تقرأ وتكتب							
١٥.٥	٤٥	١٨.٦	٥٤	- ابتدائي			
٦٤.٢	١٨٦	٢١.٤	٦٢	- إحصائي			
٢٠.٣	٥٩	١٦.٩	٤٩	- ثانوي			
- جامعي							
١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية:							
- منخفض (أقل من ٣١ درجة)							
١٥.٥	٤٥	٢١.٤	٦٢	- متوسط (٣١ - ٣٨ درجة)			
٦٤.٢	١٨٦	١٦.٩	٤٩	- مرتفع (أكثر من ٣٨ درجة)			
٢٠.٣	٥٩	٢.٤	٧	- ثانوي			
- جامعي							
١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات:							
- منخفض (أقل من ٢٠ درجة)							
٩.٣	٢٧	٢.١	٦	- متوسط (٢٠ - ٢٨ درجة)			
٧٦.٦	٢٢٢	٣٠.٠	٨٧	- مرتفع (أكثر من ٢٨ درجة)			
١٤.١	٤١	٥٢.٨	١٥٣	- (أقل من ٦ أفراد)			
- (٦-٧ أفراد)							
- (أكثر من ٧ أفراد)							

كما يتضح كذلك من بيانات نفس الجدول أن حوالي ٦٦.٢% من إجمالي المبحوثين قد مر على زواجهم ما بين (٢٠ - ٣٠ سنة)، وأن نحو ٦٦.٦% منهم يتميزون بمستوى معيشة متوسط، في حين أن قرابة ٧٤.٥% من المبحوثين لديهم مستوى متوسط من الاكتفاء الذاتي الأسري، وأن ٦٤.٢% منهم لديهم حجم متوسط من الأدوار الوظيفية الأسرية، وأخيراً فإن نحو ٧٦.٦% من إجمالي الأسر المبحوثين بالعينة البحثية يتميزون بتوسط مستوى استقلالية أسرهم في اتخاذ القرارات.

النتائج

أولاً: النتائج الخاصة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين:

أ- وصف مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين:

يوضح جدول (٣) توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، حيث تبين أن نحو ١٩.٣% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من ضعف العلاقات التفاعلية بين الزوجين داخل الأسرة، وأن حوالي ٦٣.١% منهم لديهم علاقات تفاعلية متوسطة بين الزوجين، وأخيراً فإن قرابة ١٧.٦% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بعلاقات تفاعلية قوية بين الزوجين.

جدول (٣): توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين

العدد		قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين	
%	العدد	%	العدد
١٩.٣	٥٦	- ضعيفة (أقل من ٢٤ درجة)	
٦٣.١	١٨٣	- متوسطة (٢٤ - ٣٧ درجة)	
١٧.٦	٥١	- قوية (أكثر من ٣٧ درجة)	

١٠٠٠٠	٢٩٠	الإجمالي
-------	-----	----------

ب- علاقة مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين بمتغيرات الدراسة:

تبين نتائج معامل الارتباط البسيط "لبيرسون" الواردة بجدول (٤) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وبين المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: ٠.٥٢، ٠.٦٠، ٠.٦٠، ٠.٤٦، ٠.٧٥، ٠.٨١، ٠.٨١، ٠.٦١. وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وبين باقي المتغيرات المدروسة. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون رفض الفرض الصفري الأول للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه فيما يتعلق بباقي متغيرات الدراسة.

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكما هو موضح بجدول (٤) تبين أن أربعة متغيرات فقط من بين المتغيرات المدروسة كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ وذلك على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وهذه المتغيرات الأربعة هي: حجم الأسرة، ومدة الزواج، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات. وفي مقابل ذلك لم يتبين وجود تأثير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المدروسة على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد رفض الفرض الصفري الثاني للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: حجم الأسرة، ومدة الزواج، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه فيما يتعلق بباقي متغيرات الدراسة.

واستناداً إلى قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) والبالغة ٠.٦١٣ يتضح أن المتغيرات المستقلة الإحدى عشر المدروسة تفسر مجتمعة حوالي ٦١.٣% من التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين. كذلك يتضح من قيمة (F) والبالغة ٤١.٦٩ معنوية النموذج الانحداري لعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وذلك عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١.

وعند استخدام قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري (β) لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المدروسة من حيث تأثيرها على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، تبين أن هذه المتغيرات هي على الترتيب: مدة الزواج (٠.٤٢)، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية (٠.٣٠)، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات (٠.٢٢)، وحجم الأسرة (٠.١٩).

جدول (٤): علاقات الارتباط والانحدار بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل الانحدار الجزئي (b)	معامل الانحدار الجزئي القياسي (β)	قيمة ص (t)
١- عمر الزوج.	**٠.٥٢	٠.١٥	٠.١٨	١.١٦
٢- عمر الزوجة.	**٠.٦٠	٠.٠٥٥	٠.٠٠٦	٠.٠٢
٣- المستوى التعليمي للزوج.	**٠.٦٠	٠.٢٠	٠.١٣	١.١١
٤- المستوى التعليمي للزوجة.	٠.٢١	٠.١٤	٠.٠٨	١.٢٣
٥- حجم الأسرة.	**٠.٤٦	٠.٤٢	٠.١٩	**٣.١٣
٦- نوع الأسرة.	- ٠.٢٩	- ٠.٢٥	- ٠.١٤	- ١.٦٤
٧- مدة الزواج.	**٠.٧٥	٠.٣٦	٠.٤٢	**٣.٨٥
٨- مستوى المعيشة الأسري.	٠.٣٠	٠.٠١	٠.٠٠٦	٠.٠٩
٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري.	**٠.٨١	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٥٨
١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية.	**٠.٨١	٠.٤٩	٠.٣٠	**٣.٥٥
١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات.	**٠.٦١	٠.٣٥	٠.٢٢	**٣.٤٣
معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$) = ٠.٦١٣ قيمة (F) = ٤١.٦٩**				

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

ثانياً: النتائج الخاصة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء:

أ- وصف مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء:

يوضح جدول (٥) توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، حيث اتضح أن حوالي ١٦.٦% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من ضعف العلاقات التفاعلية بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، وأن نحو ٦٩.٠% منهم لديهم علاقات تفاعلية متوسطة بين الآباء والأبناء، وأخيراً فإن قرابة ١٤.٤% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بعلاقات تفاعلية قوية بين الآباء والأبناء.

جدول (٥): توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء

العدد	%	قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء
٤٨	١٦.٦	- ضعيفة (أقل من ٢٤ درجة)
٢٠٠	٦٩.٠	- متوسطة (٢٤ - ٣٧ درجة)
٤٢	١٤.٤	- قوية (أكبر من ٣٧ درجة)
٢٩٠	١٠٠.٠	الإجمالي

ب- علاقة مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء بمتغيرات الدراسة:

توضح نتائج معامل الارتباط البسيط "لبيرسون" المعروضة بجدول (٦) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وبين المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: ٠.٥٧، ٠.٥٨، ٠.٦٢، ٠.٥٨، ٠.٧٣، ٠.٤٩، ٠.٧٢، ٠.٧٤، ٠.٤٤. وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وبين باقي متغيرات الدراسة. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون رفض الفرض الصفري الثالث للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه فيما يتعلق بباقي متغيرات الدراسة. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، والمعروضة نتائجه بجدول (٦) اتضح أن متغيرين فقط من بين المتغيرات المستقلة المدروسة كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١. وذلك على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وهذين المتغيرين هما: حجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية. وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود تأثير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المدروسة على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد رفض الفرض الصفري الرابع للدراسة فيما يتعلق بمتغيري: حجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المدروسة. واستناداً إلى قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) والبالغة ٠.٥٧١. يتضح أن المتغيرات المستقلة الإحدى عشر المدروسة تفسر مجتمعة نحو ٥٧.١% من التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء. كذلك يتضح من قيمة (F) والبالغة ٣٦.١٩ معنوية النموذج الانحداري لعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وذلك عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١. وبالرجوع إلى قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري (β)، فقد تبين أن متغير حجم الأسرة يتفوق على متغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية، وذلك من حيث تأثيره على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري للمتغير الأول (٠.٣٤)، في حين بلغت قيمة هذا المعامل للمتغير الآخر (٠.٣١).

جدول (٦): علاقات الارتباط والانحدار بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل الانحدار الجزئي (b)	معامل الانحدار الجزئي القياسي (β)	قيمة ص (t)
١- عمر الزوج.	**٠.٥٧	٠.١٠	٠.١٥	٠.٨٧
٢- عمر الزوجة.	**٠.٥٨	٠.١٦	٠.٢٣	٠.٩٥
٣- المستوى التعليمي للزوج.	**٠.٦٢	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.١٧
٤- المستوى التعليمي للزوجة.	٠.١٩	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠٦

**٤.٠٢	٠.٣٤	١.٦٦	**٠.٥٨	٥- حجم الأسرة.
٠.١٥	٠.٠٠٩	٠.١٥	٠.٢٧	٦- نوع الأسرة.
١.٩٩	٠.١٧	٠.١٣	**٠.٧٣	٧- مدة الزواج.
١.٥١	٠.١١	٠.٠٢	**٠.٤٩	٨- مستوى المعيشة الأسري.
١.٤٠	٠.١١	٠.١٤	**٠.٧٢	٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري.
**٣.٨٢	٠.٣١	٠.٤٤	**٠.٧٤	١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية.
١.٤٥	٠.١٠	٠.١٣	**٠.٤٤	١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات.
قيمة (F) = ٣٦.١٩**				معامل التحديد المعدل (Adj. R ²) = ٠.٥٧١
				** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

ثالثاً: النتائج الخاصة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض:

أ- وصف مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض:

يوضح جدول (٧) توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، حيث تبين أن حوالي ١٥.٥% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من ضعف العلاقات التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض داخل الأسرة، وأن نحو ٧١.٠% منهم لديهم علاقات تفاعلية متوسطة بين أبنائهم، وأخيراً فإن قرابة ١٣.٥% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بعلاقات تفاعلية قوية بين الأبناء وبعضهم البعض داخل نطاق الأسرة.

جدول (٧): توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض

%	العدد	قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض
١٥.٥	٤٥	- ضعيفة (أقل من ٢٤ درجة)
٧١.٠	٢٠٦	- متوسطة (٢٤-٣٧ درجة)
١٣.٥	٣٩	- قوية (أكبر من ٣٧ درجة)
١٠٠.٠	٢٩٠	الإجمالي

ب- علاقة مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض بمتغيرات الدراسة:

توضح نتائج معامل الارتباط البسيط "بيرسون" والموضحة بجدول (٨) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وبين المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: ٠.٥٣، ٠.٤٤، ٠.٦٢، ٠.٥٩، ٠.٧٣، ٠.٧٢، ٠.٧٧، ٠.٤٧، كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض من ناحية أخرى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط للعلاقة بين المتغيرين ٠.٤٣، وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وبين باقي متغيرات الدراسة. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون رفض الفرض الصفري الخامس للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المدروسة.

وعند استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكما هو موضح بجدول (٨) تبين أن أربعة متغيرات فقط من بين المتغيرات المدروسة كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ وذلك على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وهذه المتغيرات الأربعة هي: عمر الزوج، وعمر الزوجة، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية. وفي مقابل ذلك لم يتبين وجود تأثير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المدروسة على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد رفض الفرض الصفري السادس

للدراية فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المدروسة.

جدول (٨): علاقات الارتباط والانحدار بين مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل الانحدار الجزئي (b)	معامل الانحدار الجزئي القياسي (β)	قيمة ص (t)
١- عمر الزوج.	**٠.٥٣	١.٢٤	٠.٢٦	**٣.٠٣
٢- عمر الزوجة.	**٠.٤٤	٠.٣٥	٠.٢٤	**٣.٠٢
٣- المستوى التعليمي للزوج.	**٠.٦٢	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٢٠
٤- المستوى التعليمي للزوجة.	٠.٢٧	٠.١٠	٠.٠٧	٠.٩٩
٥- حجم الأسرة.	**٠.٥٩	٠.٢٩	٠.٣٤	**٣.٢١
٦- نوع الأسرة.	٠.٢٧ -	١.٥٩ -	٠.١٠ -	١.٦٢ -
٧- مدة الزواج.	**٠.٧٣	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.١٩
٨- مستوى المعيشة الأسري.	*٠.٤٣	٠.٠٢	٠.٠٩	١.٢١
٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري.	**٠.٧٢	٠.١٦	٠.١٢	١.٥٩
١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية.	**٠.٧٧	٠.٣٣	٠.٤٧	**٣.٢٩
١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات.	**٠.٤٧	٠.١٠	٠.٠٧	١.٠٧

معامل التحديد المعدل (Adj. R²) = ٠.٥٧٦ = قيمة (F) = ٣٦.٢٩

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

* معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥

وبالرجوع إلى قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) والبالغة ٠.٥٧٦. يتبين أن المتغيرات المستقلة الإحدى عشر المدروسة تفسر مجتمعة نحو ٥٧.٦% من التباين في مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض. كذلك يتبين من قيمة (F) والبالغة ٣٦.٢٩ معنوية النموذج الانحداري لعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وذلك عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١.

وفي ضوء قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري (β) تم تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة من حيث تأثيرها على مستوى قوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، وذلك على النحو التالي: حجم الأدوار الوظيفية الأسرية (٠.٤٧)، وحجم الأسرة (٠.٤٣)، وعمر الزوج (٠.٢٦)، وعمر الزوجة (٠.٢٤).

رابعاً: النتائج الخاصة بمستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية:

أ- وصف مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية:

يوضح جدول (٩) توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن حوالي ١٥.٥% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من انخفاض مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية، وأن نحو ٧٢.١% منهم يتسمون بتوسط مستوى مواجهتهم للخلافات الأسرية والضغط الخارجية، وأخيراً فإن قرابة ١٢.٤% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بارتفاع مستوى مواجهتهم للخلافات الأسرية والضغط الخارجية.

جدول (٩): توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية

مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية	العدد	%
- منخفض (أقل من ٢٤ درجة)	٤٥	١٥.٥
- متوسط (٢٤ - ٣٧ درجة)	٢٠٩	٧٢.١
- مرتفع (أكبر من ٣٧ درجة)	٣٦	١٢.٤
الإجمالي	٢٩٠	١٠٠.٠

ب- علاقة مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية بمتغيرات الدراسة:

تبين نتائج معامل الارتباط البسيط "البيرسون" والواردة بجدول (١٠) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بين مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية، وبين المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: ٠.٥٥، ٠.٦٠، ٠.٦٠، ٠.٤٨، ٠.٧٣، ٠.٧١، ٠.٧٥، ٠.٤٦، وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية، وبين باقي متغيرات الدراسة. وعلى ذلك يمكن في

ضوء نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون رفض الفرض الصفري السابع للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المدروسة.

وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد، والواردة بجدول (١٠) أن خمسة متغيرات فقط من بين المتغيرات المدروسة كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١. وذلك على مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، وهذه المتغيرات الخمسة هي: عمر الزوج، وعمر الزوجة، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات. وفي مقابل ذلك لم يتبين وجود تأثير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المدروسة على مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد رفض الفرض الصفري الثامن للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة المدروسة.

واستناداً إلى قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) والبالغة ٠.٧٥٤. يتبين أن المتغيرات المستقلة الإحدى عشر المدروسة تفسر مجتمعة نحو ٧٥.٤% من التباين في مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية. كذلك يتضح من قيمة (F) والبالغة ٧٨.٣٣ معنوية النموذج الانحداري لعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، وذلك عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٠١. ولتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المدروسة فيما يتعلق بتأثيرها على مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية، تم الرجوع إلى قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري (β)، حيث تبين أن هذه المتغيرات هي: حجم الأدوار الوظيفية الأسرية (٠.٤٠)، وعمر الزوجة (٠.٣١)، وعمر الزوج (٠.٢٨)، وحجم الأسرة (٠.٢٣)، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات (٠.٢٢).

جدول (١٠): علاقات الارتباط والانحدار بين مستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغوط الخارجية ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل الانحدار الجزئي (b)	معامل الانحدار الجزئي القياسي (β)	قيمة ص (t)
١- عمر الزوج.	**٠.٥٥	١.٢٤	٠.١٩	**٢.١٢
٢- عمر الزوجة.	**٠.٦٠	٠.٣٥	٠.٤٤	**٥.٠٣
٣- المستوى التعليمي للزوج.	**٠.٦٠	٠.٠٤	٠.١٩	١.٤١
٤- المستوى التعليمي للزوجة.	٠.٢٣	٠.١٠	٠.٠٥	٠.٦٠
٥- حجم الأسرة.	**٠.٤٨	٠.٢٩	١.١٠	**٣.٥٤
٦- نوع الأسرة.	٠.٢٨ -	١.٥٩ -	٠.٨٦ -	١.١٧ -
٧- مدة الزواج.	**٠.٧٣	٠.٠٢	٠.١٣	١.٣٨
٨- مستوى المعيشة الأسري.	٠.٣٦	٠.٠٢	٠.٠١	١.٥٠
٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري.	**٠.٧١	٠.١٦	٠.٠٣	٠.٤٢
١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية.	**٠.٧٥	٠.٣٣	٠.٢٧	**٢.١٨
١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات.	**٠.٤٦	٠.١٠	١.٠٩	**٢.٩١

قيمة (F) = ٧٨.٣٣**

معامل التحديد المعدل (Adj. R²) = ٠.٧٥٤

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

خامساً: النتائج الخاصة بمستوى التماسك الأسري الريفي الكلي:

أ- وصف مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي:

يوضح جدول (١١) توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن حوالي ١٥.٥% من إجمالي أسر المبحوثين بالعينة البحثية يعانون من انخفاض مستوى التماسك الأسري، وأن نحو ٧٠.٠% منهم لديهم مستوى متوسط من التماسك الأسري، وأخيراً فإن قرابة ١٤.٥% من إجمالي أسر المبحوثين يتميزون بارتفاع مستوى التماسك الأسري.

جدول (١١): توزيع أسر المبحوثين وفقاً لمستوى التماسك الأسري الريفي الكلي

مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي	العدد	%
-----------------------------------	-------	---

١٥.٥	٤٥	- منخفض (أقل من ٩٤ درجة)
٧٠.٠	٢٠٣	- متوسط (٩٤-١٤٧ درجة)
١٤.٥	٤٢	- مرتفع (أكبر من ١٤٧ درجة)
١٠٠.٠	٢٩٠	الإجمالي

ب- علاقة مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي بمتغيرات الدراسة:

يتبين من نتائج معامل الارتباط البسيط "ليبرسون" والواردة بجدول (١٢) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بين مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وبين المتغيرات التالية: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: ٠.٥٧، ٠.٦٢، ٠.٦٤، ٠.٥١، ٠.٧٨، ٠.٧٨، ٠.٨١، ٠.٥٣. كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي من ناحية، ومتغير مستوى المعيشة الأسري من ناحية أخرى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط للعلاقة بين المتغيرين ٠.٤١. وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بين مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وبين باقي متغيرات الدراسة. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون رفض الفرض الصفري التاسع للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، وحجم الأسرة، ومدة الزواج، ومستوى المعيشة الأسري، ومستوى الاكتفاء الذاتي الأسري، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المدروسة. وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد، والواردة بجدول (١٢) أن أربعة متغيرات فقط من بين المتغيرات المدروسة كان لها تأثير معنوي موجب عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١. وذلك على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وهذه المتغيرات الأربعة هي: عمر الزوج، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات. وفي مقابل ذلك لم يتضح وجود تأثير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥ بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المدروسة على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي. وعلى ذلك يمكن في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد رفض الفرض الصفري العاشر للدراسة فيما يتعلق بمتغيرات: عمر الزوج، وحجم الأسرة، وحجم الأدوار الوظيفية الأسرية، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، في حين لا يمكن رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى المدروسة. ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) والبالغة ٠.٦٥٩، يتبين أن المتغيرات المستقلة الإحدى عشر المدروسة تفسر مجتمعة نحو ٦٥.٩% من التباين في مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي. كذلك يتضح من قيمة (F) والبالغة ٥١.٨٦ معنوية النموذج الانحداري لعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وذلك عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١.

وفي ضوء قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري (β)، تم تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة من حيث تأثيرها على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وذلك على النحو التالي: حجم الأدوار الوظيفية الأسرية (٠.٣٠)، وعمر الزوج (٠.٢٧)، ومستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات (٠.٢٥)، وحجم الأسرة (٠.١٤).

جدول (١٢): علاقات الارتباط والانحدار بين مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل الانحدار الجزئي (b)	معامل الانحدار الجزئي القياسي (β)	قيمة ص (t)
١- عمر الزوج.	**٠.٥٧	٠.٧٣	٠.٢٧	**٣.٢٦
٢- عمر الزوجة.	**٠.٦٢	٠.٣٩	٠.١٣	٠.٨٨
٣- المستوى التعليمي للزوج.	**٠.٦٤	٠.٤٦	٠.٠٨	٠.٧٢
٤- المستوى التعليمي للزوجة.	٠.٢٤	٠.٣٠	٠.٥٥	٠.٨٠
٥- حجم الأسرة.	**٠.٥١	٠.٧٨	٠.١٤	**٢.٣٩
٦- نوع الأسرة.	- ٠.٢٧	- ٠.٣١	- ٠.٠٩	- ١.٧١
٧- مدة الزواج.	**٠.٧٨	٠.٣٩	٠.١٣	٠.٨٦
٨- مستوى المعيشة الأسري.	*.٤١	٠.٥٥	٠.٠٧	١.١١
٩- مستوى الاكتفاء الذاتي الأسري.	**٠.٧٨	٠.٤٠	٠.٠٨	١.١١
١٠- حجم الأدوار الوظيفية الأسرية.	**٠.٨١	١.٧٢	٠.٣٠	**٤.١٩
١١- مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات.	**٠.٥٣	٤.٧٥	٠.٢٥	**٣.٢٤

معامل التحديد المعدل (R^2 Adj.) = ٠.٦٥٩	قيمة (F) = ١٠٨٦.٥١**
** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١	
* معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥	

سادساً: المشكلات الأسرية ومقترحات حلها من وجهة نظر أرباب الأسر المبحوثين:

أ- أهم المشكلات الأسرية التي تتعرض لها أسر المبحوثين:

يوضح جدول (١٣) أهم المشكلات الأسرية التي تتعرض لها أسر المبحوثين، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية، وذلك على النحو التالي: المشكلات المادية (١٤.٨%)، وتدخّل الوالدين في شئون الأسرة (١١.٦%)، ومحاولة فرض أحد الزوجين رأيه على الآخر (١١.٣%)، والاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء (١٠.٤%)، وكثرة المشاحنات بين الزوجين (٩.٦%)، وتوتر العلاقة بين الأبوين والأبناء (٩.٠%)، واستخدام العنف أحياناً مع الأبناء (٦.٦%)، وضيق الوقت المخصص لمناقشة مشكلات الأبناء (٦.٥%)، وتباعد الأفكار بين الآباء والأبناء (٦.٠%)، وأخيراً الخلاف حول نوعية الطعام (٣.٨%).

جدول (١٣): أهم المشكلات الأسرية التي يتعرض لها أرباب الأسر المبحوثين

الأهمية النسبية		المشكلات الأسرية
عدد	%	
١١٤	١٤.٨	١- المشكلات المادية.
٨٩	١١.٦	٢- تدخّل الوالدين في شئون الأسرة.
٨٧	١١.٣	٣- محاولة فرض أحد الزوجين رأيه على الآخر.
٨٠	١٠.٤	٤- الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء.
٨٠	١٠.٤	٥- الاختلاف حول تعليم الأبناء.
٧٤	٩.٦	٦- كثرة المشاحنات بين الزوجين.
٦٩	٩.٠	٧- توتر العلاقة بين الأبوين والأبناء.
٥١	٦.٦	٨- استخدام العنف أحياناً مع الأبناء.
٥٠	٦.٥	٩- ضيق الوقت المخصص لمناقشة مشكلات الأبناء.
٤٦	٦.٠	١٠- تباعد الأفكار بين الآباء والأبناء.
٢٩	٣.٨	١١- الخلاف حول نوعية الطعام.
٧٦٩	١٠٠.٠	الإجمالي

ب- مقترحات حل المشكلات الأسرية من وجهة نظر المبحوثين:

يوضح جدول (١٤) مقترحات حل المشكلات الأسرية من وجهة نظر أرباب الأسر المبحوثين، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية، وذلك على النحو التالي: البحث عن عمل إضافي لزيادة دخل الأسرة (١٨.٠%)، وضغط النفقات وترشيد الاستهلاك الأسري لتوفير دخل الأسرة (١٥.٠%)، وتسوية الخلافات بين الزوجين دون اللجوء لتدخل الوالدين (١٤.٥%)، وتقسيم أعباء العمل المنزلي بين أفراد الأسرة (١٣.٠%)، واستخدام أسلوب التفاهم بين الزوجين والبعد عن محاولة فرض الرأي (١١.٧%)، وعدم استخدام العنف أثناء التعامل مع الأبناء (٧.٦%)، وأخيراً محاولة تقريب الأفكار ووجهات النظر بين جيل الآباء وجيل الأبناء (٥.٩%).

جدول (١٤): مقترحات حل المشكلات الأسرية من وجهة نظر أرباب الأسر المبحوثين

الأهمية النسبية		مقترحات حل المشكلات الأسرية
عدد	%	
٩٧	١٨.٠	١- البحث عن عمل إضافي لزيادة دخل الأسرة.
٨١	١٥.٠	٢- ضغط النفقات وترشيد الاستهلاك الأسري لتوفير دخل الأسرة.
٧٨	١٤.٥	٣- تسوية الخلافات بين الزوجين دون اللجوء لتدخل الوالدين.
٧٧	١٤.٣	٤- تخصيص وقت كاف للاستماع لمشكلات أفراد الأسرة والعمل على حلها.
٧٠	١٣.٠	٥- تقسيم أعباء العمل المنزلي بين أفراد الأسرة.
٦٣	١١.٧	٦- استخدام أسلوب التفاهم بين الزوجين والبعد عن محاولة فرض الرأي.
٤١	٧.٦	٧- عدم استخدام العنف أثناء التعامل مع الأبناء.
٣٢	٥.٩	٨- محاولة تقريب الأفكار ووجهات النظر بين جيل الآباء وجيل الأبناء.
٥٣٩	١٠٠.٠	الإجمالي

مناقشة نتائج الدراسة ومقترحاتها

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يمكن الخروج بالملاحظات والتفسيرات والإفادات التطبيقية التالية:

- ١- تبنت الدراسة الحالية مفهوماً إجرائياً للتماسك الأسري الريفي ينطوي على أربعة محاور تشكل في مجملها مكونات هذا المفهوم، وهذه المحاور هي: قوة العلاقة التفاعلية بين الزوجين، وقوة العلاقة التفاعلية بين الآباء والأبناء، وقوة العلاقة التفاعلية بين الأبناء وبعضهم البعض، ومستوى مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية. وعلى الرغم من محاولة الدراسة إبراز أهمية هذا المفهوم الإجرائي للتماسك الأسري الريفي، إلا أنه لا ينبغي الاعتقاد بأي حال من الأحوال أن مفهوم التماسك الأسري على هذا النحو يعد المفهوم الإجرائي الوحيد، حيث يزخر علم المجتمع الأسري بالعديد من المفاهيم النظرية الأخرى للتماسك الأسري، كما تزخر البحوث والدراسات الإمبريقية المهتمة بهذا المجال بالكثير من المفاهيم الإجرائية وأساليب القياس المختلفة لهذا المفهوم.
- بناءً على ما سبق توصي الدراسة الحالية بأن تركز الدراسات والبحوث المستقبلية في هذا الميدان على تبني مفاهيم نظرية ومن ثم إجرائية جديدة، ومقاييس أخرى للتماسك الأسري، حتى يتسنى مقارنة هذه المفاهيم وتلك المقاييس ببعضها البعض سعياً لتدقيق المفاهيم، ومن ثم زيادة درجة الثقة في المقاييس المستخدمة والنتائج المتحصل عليها.
- ٢- أشارت النتائج الخاصة بتوزيع الأسر المبحوثة وفقاً لبعض متغيرات الدراسة إلى الانخفاض الملحوظ في المستوى التعليمي للزوجين، حيث وصلت نسبة الأمية بين الأزواج إلى نحو ٢٣.٨% من إجمالي المبحوثين، كما وصلت هذه النسبة بين الزوجات إلى حوالي ٣٨.٦%، كما بلغت نسبة من يقرأون ويكتبون فقط دون الحصول على شهادة بين الأزواج قرابة ٢٥.٩% في مقابل ١٨.٦% بين الزوجات، وهذا يعني أن قرابة نصف عدد الأزواج المبحوثين غير حاصلين على شهادة (ما بين أميين أو يقرأون ويكتبون فقط)، وأن أكثر من نصف عدد الزوجات أيضاً غير حاصلات على شهادة. ولعل في هذه النسب ما يشير إلى أنه على الرغم مما تبذله الدولة من جهود في مجال مكافحة الأمية، إلا أن نسب الأمية في الريف المصري ما زالت مرتفعة إلى الدرجة التي لا ترتبط سلباً بمستويات التماسك الأسري الريفي فحسب، وإنما تؤثر سلباً كذلك على جميع جوانب الحياة الريفية، علاوة على إعاقتها لكافة جهود وبرامج وأنشطة التنمية الريفية.
- وعلى ذلك تقترح الدراسة ضرورة البحث عن آليات جديدة لمحو الأمية بين السكان الريفيين، على اعتبار أن الطرق التقليدية المتبعة في هذا المجال لم تؤتي ثمارها على الوجه الأكمل حتى الآن، رغم مرور فترات زمنية طويلة على تطبيقها، كما تقترح الدراسة كذلك ضرورة التشديد على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف ظاهرة التسرب من التعليم، وذلك لمنع إضافة أعداد جديدة من الأميين إلى الرصيد الحالي الكبير، والذي فشلت معه معظم جهود مواجهته والتخفيف من آثاره السلبية.
- ٣- لعل في نتائج توزيع الأسر المبحوثة وفقاً لمستوى التماسك الأسري، ما يشير إلى ميل مستوى تماسك الأسر الريفية إلى التوسط، حيث تبين أن نحو ٦٣.١% من إجمالي الأسر المبحوثة لديها علاقات تفاعلية متوسطة بين الزوجين، ٦٩.٠% منها لديها علاقات تفاعلية متوسطة بين الآباء والأبناء، ٧١.٠% لديها علاقات تفاعلية متوسطة بين الأبناء وبعضهم البعض، ٧٢.١% لديها مستوى متوسط من مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجية، ٧٠.٠% منها لديها مستوى متوسط من التماسك الأسري الريفي الكلي. وربما تشير هذه النتائج إلى أن مستوى تماسك الأسرة الريفية لم يعد مرتفعاً كما اعتاد أن يكون، وإذا كان هذا هو حال الأسرة الريفية التي كانت تتميز باستقرارها وقوة تماسكها عبر الأزمنة التاريخية المختلفة، فربما يكون حال الأسر الحضرية أقل تماسكاً واستقراراً، الأمر الذي يؤثر بعض المخاوف بشأن مستقبل الأسرة المصرية وأدوارها سواء على مستوى المجتمع الريفي أو الحضري على حد سواء.
- وفي ضوء هذه الملاحظات تقترح الدراسة الحالية ضرورة العمل على تشجيع الدراسات والبحوث التي تسعى إلى الكشف عن عوامل تغير الأسرة الريفية المصرية، تلك العوامل التي ساهمت في زعزعة استقرار الأسرة الريفية وأثرت بالسلب على تماسكها، ولعله من المفترض أن يؤدي هذا التشخيص الدقيق لهذه العوامل إلى تيسير اتخاذ إجراءات مواجهتها والحد من آثارها السلبية.
- ٤- أظهرت نتائج الدراسة أهمية التأثير الموجب لمتغيرات: عمر الزوج، وعمر الزوجة، ومدة الزواج، وذلك على بعض محاور مستوى التماسك الأسري الريفي، مما يعني أن زيادة أعمار الأزواج والزوجات، علاوة على طول مدة زواجهم، كلها عوامل تؤدي في مجملها إلى زيادة مستوى التماسك الأسري الريفي (أو على الأقل تحسن في بعض مكوناته الفرعية)، حيث يمكن تفسير ذلك في ضوء أن

ارتفاع أعمار الأزواج والزوجات، وطول مدة زواجهن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى مهاراتهم في إقامة علاقات تفاعلية قوية داخل نطاق الأسرة، علاوة على زيادة مستوى خبراتهم في مواجهة الخلافات الأسرية والضغط الخارجي، مما ينعكس في النهاية على ارتفاع مستوى التماسك الأسري الريفي لهذه الأسر. وربما تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه متولي (٢٠٠٣) في دراسته عن التماسك الأسري وأثره على أفراد الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية الجديدة.

٥- بينت النتائج أهمية التأثير الموجب لمتغير حجم الأسرة على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي بجميع مكوناته الفرعية، فالأسر ذات الحجم الأكبر تعد أكثر تماسكاً من الأسر صغيرة الحجم وفقاً لنتائج هذه الدراسة، وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء أن الأسرة ذات الحجم الأكبر نسبياً يمكن أن يتوافر لها قدرة أكبر على أداء الوظيفة الأسرية المتعلقة بالمحافظة على استقرار وتماسك الأسرة، وذلك على اعتبار أن مثل هذه الأسر كبيرة الحجم ربما يتوافر لها إمكانية تقسيم أعباء هذه الوظيفة فيما بين هذا العدد المتزايد من أفرادها، وهي الميزة التي قد لا تتوافر لدى الأسر الأخرى الأصغر حجماً، والتي يحول صغر حجمها دون القدرة على تقسيم العمل، ومن ثم صعوبة تحمل أعباء المحافظة على مستوى الاستقرار والتماسك الأسري. ولعله من الشواهد الدالة على قدرة الأسر الأكبر حجماً على المحافظة على تماسكها على سبيل المثال: مساهمة بعض الأبناء الكبار في تحسين العلاقة التفاعلية بين الوالدين، أو مساهمة الأبناء الذكور في التصدي لبعض الضغوط الخارجية المؤثرة سلباً على الأسرة خاصة الضغوط الاقتصادية، أو مساهمة الإناث الكيبريات في التخفيف من حدة الخلافات الأسرية الداخلية..... إلى غير ذلك من الأمثلة. ولعل هذه النتائج تتفق مع ما توصل إليه كل من: باليمر (Palemer, 1971)، ومتولي (٢٠٠٣) في دراستيهما عن أسباب الانهيار الأسري، والتماسك الأسري بالمجتمعات الجديدة على الترتيب.

٦- أشارت النتائج المتعلقة بتوزيع الأسر المبحوثة وفقاً لمتغير نوع الأسرة، أن الأسرة النووية هي النمط الأكثر شيوعاً لدى الأسر المبحوثة بالعينة البحثية، حيث تبين أن نحو ٨١.٧% من أسر المبحوثين هي أسر نووية، وذلك في مقابل ١٨.٣% فقط من الأسر الممتدة. وعلى أية حال تتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه العزبي (٢٠١٠: ١٩٩-٢٠٠) في كتاباته عن التغيرات البنائية في الأسرة الريفية المصرية، حيث أشار إلى أن الأسرة النووية أصبحت هي الشكل الأسري النامي في المجتمع الريفي المصري كنتيجة مباشرة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، كما أشار كذلك إلى انتشار صور الأسرة المجزأة نتيجة لتزايد ظاهرة الهجرة الخارجية في المجتمع الريفي المصري، كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع ما توصلت إليه مريم حربي (٢٠٠٣: ٩٧-٩٨) في دراستها عن التغيرات البنائية والوظيفية في الأسرة الريفية، حيث أشارت إلى اختفاء نوع الأسرة الممتدة والمركبة، وسيادة نوع واحد فقط من الأسر بالريف المصري، وهو الأسرة النووية، حيث أرجعت الدراسة ذلك إلى رغبة الأجيال الجديدة في مزيد من الحرية والاستقلال في حياتهم، علاوة على زيادة قوة ونفوذ المرأة الريفية حديثاً والتي أصبحت ترفض الأشكال التقليدية للأسرة.

وعلى ذكر متغير "نوع الأسرة" كذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه على العكس مما توقعته الدراسة، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لنوع الأسرة على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي بمكوناته الفرعية الأربعة، وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء اعتبار أن مدى قدرة أفراد الأسرة على تقسيم أعباء الحفاظ على تماسك الأسرة فيما بينهم، يعد هو العامل الأكثر تحديداً لمستوى تماسك الأسرة الريفية، وذلك بصرف النظر عن كون هؤلاء الأفراد ينتمون إلى أسر نووية أم ممتدة.

٧- وفيما يتعلق بمتغير حجم الأدوار الوظيفية الأسرية، فقد أكدت النتائج على أهمية تأثيره الموجب على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وكذا على جميع مكوناته الفرعية، مما يعني أن مستوى التماسك الأسري الريفي يزداد لدى الأسر الأكثر قدرة على أداء الوظائف الأسرية المختلفة. وربما يعزى ذلك إلى أن زيادة حجم الأدوار الوظيفية الأسرية يعني زيادة قدرة الأسرة الريفية على أداء الوظائف الأسرية اللازمة للمحافظة على كيانها وبقائها واستقرارها، وهو الأمر الذي يساعد على زيادة مستوى تماسك الأسرة.

٨- أما عن متغير مستوى استقلالية الأسرة في اتخاذ القرارات، فقد أشارت النتائج إلى أهمية تأثيره الموجب على مستوى التماسك الأسري الريفي الكلي، وبعض مكوناته الفرعية، مما يعني أن مستوى التماسك الأسري الريفي يزداد لدى الأسر التي تتميز باستقلالية اتخاذ القرار، وربما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ثلاث اعتبارات رئيسية، يشير أولها إلى أن الأسر الريفية التي تتميز باستقلالية اتخاذ القرارات تمر أثناء عملية صنع واتخاذ القرارات بعدة مراحل بداية من تشخيص مشكلاتها ومروراً باقتراح بدائل الحلول واختيار البديل الأمثل وانتهاءً باتخاذ القرار، ولا شك أن تعرض الأسرة لمرحلة عملية اتخاذ

القرار يزيد من قوة العلاقات التفاعلية بين أفرادها بما يعني زيادة مستوى تماسكها الأسري، أما ثاني الاعتبارات فهو يشير إلى أن استقلالية الأسرة في اتخاذ قراراتها يتطلب مشاركة جميع أفراد الأسرة في عملية صنع القرارات علاوة على توحيد جهودهم سعياً وراء تحقيق هذا الهدف، وهو ذات الأمر الذي ربما ينعكس كذلك على زيادة درجة تماسكهم الأسري، وأخيراً يشير الاعتبار الثالث إلى أن الأسر التي تتميز باستقلالية اتخاذ القرار ربما تعد أقل تعرضاً للخلافات الأسرية الداخلية، فضلاً عن أن استقلاليتها في اتخاذ القرارات تجنبها الكثير من الآثار السلبية الناجمة عن التعرض للضغوط الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى التماسك الأسري الريفي لدى هذه الأسر.

المراجع

- الخولي، سناء ١٩٨٤ "الأسرة والحياة العائلية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
العزبي، محمد إبراهيم ٢٠١٠ "المجتمع الريفي تحت المجهر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
جامع، محمد نبيل ٢٠١٠ "علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
جوهر، عادل محمد موسى ١٩٩٠ "مقياس التفكك الأسري"، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ص ٣٨٩ - ٤٢٢.
حربي، مريم علي سالم ٢٠٠٣ "تحديد التغيرات البنائية والوظيفية في الأسرة الريفية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
حمودة، مسعد الفاروق محمد ١٩٩٩ "تنمية المجتمعات المحلية"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية.
رمضان، السيد ١٩٩٩ "إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
ريحان، الحسيني رجب ٢٠٠٩ "الوعي الإداري وعلاقته بالاستقرار الأسري لدى عينة من طلاب كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة"، مجلة العلوم الزراعية بجامعة المنصورة، مجلد ٣٤، عدد ١١، ص ١٠٣٤٧ - ١٠٣٦٣.
شكري، علياء ١٩٨٩ "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، دار المعارف، القاهرة.
غيث، محمد عاطف وإسماعيل علي سعد ١٩٩٢ "المشكلات الاجتماعية- دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
متولي، أحمد رمضان رمضان ٢٠٠٣ "التماسك الأسري وأثره على أفراد الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوية- دراسة إمبريقية لأحد المجتمعات بمنطقة وادي النطرون"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١٠ "بيانات غير منشورة"، محافظة الفيوم.
وافي، علي عبد الواحد ١٩٨٨ "الأسرة والمجتمع"، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
Carmines, E.G. and Richard Zeller 1983 "Reliability and validity assessment", London, Sage.
Kine, P.2000 "Handbook of psychological testing, second edition, New York, Routledge.
Palemer. S.E. 1971 "Reasons for marriage breakdown: A case study in southwestern Ontario", Journal of comparative family studies, department of sociology, university of Calgary, Alberta, Canada, Vol. 2, pp. 251- 262.

Mohamed, O. M.

RURAL FAMILY COHESION IN TWO VILLAGES IN EL-FAYOUM GOVERNORATE

Mohamed, O. M.

Agricultural Economics Dept., Fac. Of Agric., El- Fayoum Univ.

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of rural family cohesion in two villages in El- Fayoum governorate, through: identifying the level of rural family cohesion for the respondents families, identifying the correlation relationship between the rural family cohesion and the studied variables, identifying the effects of independent studied variables on the level of rural family cohesion and finally determining the most important family problems and suggestions for solution from the viewpoints of respondent householders.

The study was conducted in Demo and El- Lahon villages in El- Fayoum district. A random sample of 290 families were selected and data were collected by interviewing the selected householders using a pre tested questionnaire. Frequencies, percentages, t- scores, alpha coefficient, in addition to Pearson's correlation coefficient and multiple regression analysis were utilized to analyze data.

Findings showed that: about 15.5% of respondent families had a low level of family cohesion, 70.0% of them had a moderate level and 14.5% had a high level of family cohesion. The most important variables affecting the level of family cohesion were: husband's age, family size, the size of functional roles of family and level of independence of the family in decision making.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الامام

أ.د / محمد محمود بركات

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

كلية الزراعة – جامعة عين شمس